المنحى التبليغي في النظر اللغوي عند العرب

إعداد الدكتور

محمد عديل عبد العزيز

أستاذ علم اللغة المشارك وعميد الكلية الجامعية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

المنحى التبليغي في النظر اللغوي عند العرب

محمد عديل عبد العزيز

قسم اللغة العربية وآدابها، الكلية الجامعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مدينة العين، دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: prof.mohamed.adeel@gmail.com

ملخـــص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن وعي لغويي العرب في مرحلة مبكرة إلى عدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن سياق إرسالها، واشتراطهم أن يكون التواصل في إطار النصوص، لا المفردات أو الجمل فحسب، آخذين في الاعتبار أغراض المتكلمين وأحوال المخاطَبين. فلقد أدرك علماؤنا الأجلاء أصول الخطاب ومكوناته من منطلق نظرتهم الشاملة غير التقليدية إلى الظواهر اللغوية وضوابط تفسيرها، وكانوا على وعي كاف بتأثير تلك العوامل السياقية في عناصر التراكيب ودلالاتها، وكانت لهم إشارات ناصعة في هذا المضمار.

ومنهج البحث هو المنهج الوصفي، فقد استقرى الباحثُ الجوانب التبليغية التي تبناها المتقدمون في مصنفاتهم وهم بصدد التعامل مع الظواهر اللغوية، لاسيما أن مقارباتهم كانت تدعو إلى تذويب المسافة بين مكونات النظام اللغوي، وتلح على الانصهار والتفاعل فيما بينها، فجاءت نظرتهم كلية شاملة. وصارفا همته إلى تحديد نظرتهم الكلية من خلال خطاباتهم، ومنه إلى إثبات أنهم لم يكونوا – وهم بصدد وصف القضايا اللغوية وتفسيرها – منصرفين عن مقامات إنجازها، وضوابط إرسالها اللغوية والمعرفية، بل قل إن شئت سماتها الشكلية أو الصورية جنبا إلى خصائصها التداولية.

وقد انتهت الدراسة إلى أن لغويي العرب قد خطوا خطوة نوعية ناصعة تجاه وصف الواقع اللغوي، وفق طبيعة ممارسته وحدود اشتغاله، ومنطق استخدامه بين المتحدثين به. وأن نظرتهم للظواهر اللغوية لم تكن تقليدية، بل حازت مرتبة متقدمة على سلم المعرفة اللسانية الاجتماعية. كذلك انتهت الدراسة إلى أن عدم وجود ضوابط محددة ومبادئ ظاهرة للإفادة والتبليغ في كتب المتقدَّمين لا يعني بالضرورة جهلهم بهما أو تغافلهم عنهما، فقد استخدموا توجيهات بالغة، كان لها دور ناصع في فرز المقولات إلى أنماطها التركيبية والدلالية المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: التبليغ – القصدية – التوجيه الصوتي – النبر.

The Informative Tendency of the Arab Linguists' Attitude

By: Mohammad Adeel Abdel- Aziz
Assistant Professor
Department of Arabic Language and Literature
University College
United Arab Emirates University
Al- Ain, United Arab Emirates
E-mail: prof.mohamed.adeel@gmail.com

Abstract

The present research aims at tracing the linguistic awareness of the Arabs in an early stage in which they disallowed studying language away from the context of it deliverance. In addition, they also provided, as a requisite, communication within the general framework of the texts rather than through vocabulary and sentences solely. They also considered the purposes of the speakers and the circumstances of the addressees. Our venerable scholars have perceived the fundamental concepts of discourse and its constituents in terms of their untraditional and comprehensive view of linguistic phenomena and the precepts of their interpretation. The Arab scholars were completely aware of the influence of those contextual elements on the structural ones and their meaning. Hence, they had an illuminating impact on that field of language. The research applies the descriptive approach where the researcher investigates the informative aspects adopted by the predecessors in handling the linguistic phenomena throughout their classifications, especially because their approaches called for obliterating the distance between the constituents of the linguistic system. In addition, those approaches insisted on fusing the constituents and allowing them to interact together so that the Arab scholars formed their comprehensive view. Therefore, the research at hand is designed to investigate such comprehensive view throughout the discourse and that would lead to prove that the Arabs, while they were about to describe or interpret linguistic issues, did not lack the energy needed to achieve their objective or the cognitive, linguistic precepts of their deliverance- one would better say the formalist aspects together with the pragmatic characteristics. The research has concluded that the Arab linguists have made a specific and illuminating leap towards describing the linguistic reality in accordance with the nature of its practice, its sphere of function and the logic of its usage by the interlocutors. Moreover, their conception of the linguistic phenomena was not traditional as it attained a high rank on the cognitive hierarchy of sociolinguistics. Finally, the research has found out that the absence of definite precepts or evident principles of reporting or informing in the predecessors' books does not necessarily mean the Arabs were not aware of or inattentive to them. They used extreme guidelines which had an illuminating role in classifying the utterances into identified structural and sematic patterns.

Key words: informative, intentionality, audio guide, accent.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد فطن لغويو العرب مبكرًا إلى عدم جواز دراسة اللغة بمعزل عن سياق إرسالها. وإنَّ المطلع على مصنفاتهم وتحليلاتهم الرصينة سيعلم يقينا أنهم كانوا أول من نادى بحتمية فحص ملابسات الاتصال، واشترطوا أن يكون التواصل في إطار النصوص، لا المفردات أو الجمل فحسب، كما رأوا ضرورة أخذ أغراض المتكلمين وأحوال المخاطَبين بعين الاعتبار. وكانوا على وعي كاف بتأثير تلك العوامل السياقية في عناصر التراكيب ودلالاتها. وكانت لهم إشارات ناصعة في هذا المضمار، في "معرض الكلام عن الفهم والإفهام أو لردِّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم، أو في الحكم على ما يجوز ومالا يجوز من التراكيب...أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها" (السيد، ١٤٠،٢٠٠٤).

كذلك أدرك علماؤنا الأجلاء أصول الخطاب ومكوناته من منطلق نظرتهم الشاملة غير التقليدية إلى الظواهر اللغوية وضوابط تفسيرها. فترى المحدثون يؤكدون أنه " لم يكن كل النحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليلهم للجمل، بل إن منهم من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام، وأغراض الأساليب ومقاصدها، وبطرق الاستعمال اللغوي وأحواله، وبطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطَبين، وبملابسات الخطاب ودلالاته وأغراضه. ولم يكن نحوهم كله شكليا خالصا... بل لعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين، يؤديه متكلم معين، في مقام معين؛ لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين. ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه" (صحراوي، ٢٠٠٥، ١٧٤). لذلك تراهم "اصطلحوا على المتكلم، والمخاطب، والخطاب، والتخاطب، وحال الخطاب، ومقتضى الحال، والمقام، والوضع، والمواضعة، والحديث، والمحدث عنه، والمحدث به... وغير ذلك من المصطلحات المتعلقة بظواهر التبليغ" (إبرير،٢٠٠٣، ٤٢-٤٣).

وهم قد صنعوا ذلك وإن لم ينصوا عليه أحيانا، وهناك من يؤكد ذلك: تناول النحاة بنية النصوص والخطابات بوصفها نشاطا إنسانيا، يلقيه الفرد لكي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كله في دراستهم وإن لم ينصوا عليه مبدأ من مبادئ التقعيد، أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية (بشر، ١٩٩٤، ٦٦). وأشار آخر إلى أن سيبويه خبر ذاك المنحى الوظيفي وزَكِنَه حين لم يستقم معيار الصلاحية والقبول عنده بغير مطابقة معايير الاستعمال اللغوي وشروطه، فيقول: "وسيبويه قد استند في أحكامه إلى بنية لسانية متينة، تعي الفارق بين مدلول اللفظ وبين منطق استعماله وإفادته داخل الخطاب"(صالح، ١٩،١٩٩٣).

أهمية الدراسة

زخر التراث اللغوي العربي بمعالجات نظرت في البنى اللغوية ووصفتها من خلال ربطها بعناصر غير لغوية، بعدما أدركوا تأثير تلك العناصر الخارجية في التراكيب النحوية من جهة: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغيرها مما اختص به علم المعاني (خليل،٢٠٠٧، ١١٨) ؛ لذلك تجد أحد الباحثين يؤكِّد:"وما حديثهم في اختلاف المقصد بين: النداء والندبة والاستغاثة... إلا مثال من الأمثلة الكثيرة التي تشير إلى وعيهم بالبعد التداولي للتركيب المعين، وتعلق ذلك بالتركيب الدلالي"(نهر، ٢٠٠٨، ٢١٨).

ولقد كانت لسَعة أفق سيبويه – مثلا- واعتباره لظروف إرسال الخطاب أثر فيمن بعده، ومنهم ابن جني وذلك استنادا «إلى ما قرره في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، واهتمامه بنظم الكلام، وتنسيق العبارات، ورصده حركة الجملة من حيث إمكانية التصرف في مكوناتها تصرفا أفقيا؛ تقديما أو تأخيرًا، ذكرا أو حذفا، وصلا أو فصلا، وغير ذلك... واستنادا إلى ما ابتدأه سيبويه تمكن بعض اللغويين والنحويين العرب فيما بعد من بناء نظرية متكاملة سياقية دلالية، تؤكد وعيهم في وقت مبكر لأهمية تركيب الكلام وفق السياق الذي يربطه بمقام استعماله" (نهر، ٢٠٠٨، ٢٣٤). " (نهر، ٢٠٠٨، ٢٣٤) وللمزيد (أبو صالح، ١٩٩٩)، و(بسندي،٢٠٠٧).

ويزيد آخر: "اهتم كثير من نحاتنا القدامى بالمبادئ التي تعد عند المعاصرين أسسا تداولية، كمراعاة قصد المتكلم أو غرضه من الخطاب، ومراعاة حال السامع، ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب" (صحراوي،٢٠٠٥، ١٨٥).

كما يؤكد نهاد الموسى: "وكنت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه ألتمس فيه هذا العنصر من عناصر التحليل فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم ... بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام"(الموسى،١٩٨٧،٩٧). ثم يردف قائلا: "ويعرف سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، ولكنه أيضا يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول، ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها، ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، ثم نراه يعتد بالموقف الكلامي كلا واحدا، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه" (نفسه،٩٨). وفي سياق آخر: «ذلك أنه يبدو لي أن سيبويه قد استشرف هذين البعدين: اللغوي والاجتماعي في وصفه لنحو العربية، مزج بينهما مزجا متناسبا متكاملا. ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه كذلك صور معجِبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى، وتنبهه إلى السياق وما يلابسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، موقف الخطاب...»(الموسى،١٩٧٤، ٣٠٩). وتضيف باحثة أخرى: «وسيبويه تبنى هذه النظرة الفعلية للغة كونها استعمال فعلي للمتكلم العربي حسب ما يفرضه النظام اللغوي المجرد المحقق فعليا بآليات التداول الممارسة» (تقرشة،١٤،٢٠٠٧).

وأخيرا يمثل إدريس مقبول لذلك الوعي المتقدم وتلك الفطنة البالغة بقوله: "ولسيبويه إحساس

دقيق تجاه اللغة وقوتها التداولية[1]، إذ لا تكاد تمر عليه لفظة أو كلام من فم عربي إلا وينطلق لتصور

(١) برزت التداولية اللسانية في أعقاب تفريغ العلامة اللغوية كما تصوَّره Morris/1946، وأسفر عن طرح ثلاثي الأبعاد: التركيب والدلالة والتداولية. وقد ارتبطت تلك الأبعاد الثلاثة بمهام كُلِّفت بأدائها، حيث اضطَّلعت التداولية بالتمثيل للعلاقة بين العلامات، بكافة أوجهها وأشكالها، ومستعمليها (Bates،١٩٧٦، ٢). ومن أبرز تعريفاتها أنها: "دراسة الاتصال اللغوي داخل السياق" (Shoshana، ١٩٩٧، ٣٨). أيضا: " هي دراسة الطرق التي تتجلَّى بها المقاصد في الخطاب" (Grundy، ١٩٩٥، ٢٠٩).

وتتعدد مكونات الدرس التداولي وفقا لطبيعته عبر التخصصية " فليس للدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادره، ولكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي انبثق منه. فالأفعال الكلامية مفهوم منبثق من مناخ فلسفي عام، هو تيار الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا. وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من فلسفة بول جرايس H.P.Grice. أما نظرية الملاءمة فقد وُلِدَت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا... " (صحراوي، ٢٠٠٥، ١٧). كما يرى فان دايك أن: "التداولية تكاد تستلهم وجودها من المنطق؛ إذ تُستنبط أساسًا من فلسفة اللغة ونظرية أفعال الكلام بوجهٍ خاصٍ، وكذلك من ضروب تحليل الحوار، ومن الاختلافات الثقافية في كل تفاعلٍ كلامي" (دايك، ٢٠٠٠، ٢٥٥). ومن الجدير بالذكر أن ذاك التنوع في مصادر الدرس التداولي كان داعيا لوسمها بكونها سلة مهملات علم اللغة (Mey، ١٩٩٣، ٥). وتتصدر التداوليات الآن مباحث اللسانيات بوصفها تخصصا لسانيا يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم. كما تُعنى، من جهة أخرى، بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث (دلاش، ١٩٩٦، ١).

وقد أحدثت التداوليات بذاك المنحى المعرفي نقلة نوعية على ساحة البحث، وأصبح المعنى لا يُعرف من البنية اللغوية وحدها كما هو معروف قبل التداولية، بل يعرف من خلال الانفتاح على السياقات التي تستوعب الكلمات والعبارات" (يوسف ٢٠١٠، ٣٥). التداولية إذن علم يراعي مقاصد الخطابات وأغراضها، وينظر إلى اللغة بوصفها نشاطا يمارسه المتحدث في ظل ظروف خاصة لإفادة السامعين وتوجيههم إلى معنى ما. ولقد عُنيت التداولية بالعناصر اللغوية وغير اللغوية التي يُنجز ضمنها الحدث الكلامي، فلم تهمل مقاصد المتكلمين، ولم تقص إفادة السامعين. كما حازت مستويات مفاهيمية متنوعة من قبيل مقاصد الإبلاغ، ومسالك الاستدلال، ومتضمنات القول.

منها على سبيل المثال المرجعية الثقافية للخطاب وما تشتمل عليه من عناصر مادية ومعنوية وتاريخية فاعلة. ومثال ذلك ما رُوِي عن عبد الملك بن مروان ومكتوبه إلى هند بنت النعمان بن المنذر، طليقة الحجَّاج بن يُوسُف الثقفي، يَعْرِض عليها الزواج منه. فكتبت إليه (لقد وَلَغَ الكلبُ في الإناء)، فأجابها الخليفة (إذا وَلَغَ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا

سياقه ومقامه؛ حتى يتسنى له توجيهه وفق ما يقتضيه إنجازه في موضعه ومحله... ففي مثال: **إنا بني فلان نفعل كذا**، التي جاءت في صيغتها السطحية تفيد الإخبار، يقول سيبويه بأن المتكلم: **لايريد أن يخبر من لايدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء**، فمن أدرى سيبويه بأن في الكلام خروجا عن المعتاد في الإخبار لولا تصوره وتمثله لمقام تداولي، يأتي فيه هذا الكلام على جهة الفخر" (مقبول،٢٩٧،٢٠٠٧). وللمزيد: (محمد، ٢٤١،١٩٩٩)، و(نجفي، إنترنت).

أسباب الدراسة

[١] إن الجانب الوظيفي من النظام اللغوي هو الأجدر بالفحص والدرس، ولعمري إن الدراسة اللسانية الحقيقية لتُقدِّم ذاك الجانب الوظيفي على غيره.

[٢] إذا كانت الوظيفية تُعنى بالربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى (صحرواي، ٢٠٠٣، ١٦). فإن لغويي العرب كانوا يستهدفون دراسة اللغة ومقاربتها وظيفيا، تمثَّل ذلك في آرائهم وجهودهم التحليلية واحتجاجاتهم ومقولاتهم. هذا وتفيض كتبهم بالنماذج التحليلية، التي تعكس مقدرتهم وإمكاناتهم، مما يؤكد مسعاهم اللساني الوظيفي.

مقاصد الدراسة

[١] تسليط الضوء على إسهامات العلماء العرب في مجال التبليغ اللغوي، وجهدهم الواعي في تقديم توجيهات أصيلة تسهم في تفسير الخطاب اللغوي، لاسيما أن إشاراتهم الناصعة تدل على تنبههم إلى ذلك، مما له من أهمية في تفسير الخطابات والملفوظات.

[٢] إثبات أن المنتوج اللغوي الوظيفي للمتقدمين قد فارق حد الإرهاصات إلى الإدراك اللازم،

إحداهنَّ بالتراب). فإنَّ فحوى الخطاب لا يمكن إدراكها سوى بتشغيل عناصر المرجعية الثقافية العربية والإسلامية، ومقولة الخليفة الأموي عبد الملك إنما هي اقتباس من أقوال النبي محمد ﷺ مما يُضفي على العبارة صفتي القبول والإقناع، استجابة لقوله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا". وبغير هذه المرجعية الدينية الخاصة تبقى مقولة الخليفة غير مؤثرة بما يلزم"

والتوجيهات الناصعة. فتوجيهاتهم التي بثوها في معية الملفوظات، في بنيتها العميقة جاءت لتحقيق الانسجام والتطابق بين بنية ظاهر النص وعميقها.

[٣] تعيين نقاط التقاطع بين الأنظار اللغوية العربية القديمة – التي عُنيت بتفسير النص القرآني وتفطَّن أصحابها إلى وجوه بيانه وإعجازه– وبين المفاهيم اللسانية النصية الحديثة، لاسيما ما يلابس منها الخصائص غير اللغوية للنصوص والخطابات، أي ما يتصل بالتدوال والسياق وبيئة التنزيل ومناسبته.

الدراسات السابقة

أقام المتقدمون غالب تفسيراتهم ومعالجاتهم على مبادئ الاستعمال اللغوي وضوابطه. والظاهر أنهم لم يكونوا يتوقفون عن تتبع سياقات الخطابات والعوامل المصاحبة للإرسال، بل إنهم كانوا يتخطون حدود المباني مفترضين مواقفها المصاحبة، ومستندين إليها في رد جمل جائزة تركيبيا، مردودة وفقا لسياق إطلاقها. وكان ذلك ملحظا أساسيا في كثير من الدراسات، تأتي على رأسها دراسات تمام حسان، وأحمد سليمان ياقوت، ونهاد الموسى. وإن كانت دراسات نهاد الموسى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)، وبحثه (الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه)، وبحثه (منزلة السياق في نظرية النحو العربي)، تدور حول سياق الحال أو اللسانيات الاجتماعية في كتاب سيبويه وغيره من الكتب التراثية، ومنها دور المخاطب في بناء التراكيب النحوية.

فكان اهتمام المتقدمين السالف بالسياق ملحظا أساسيا في كثير من الدراسات، التي انبرت لمهمة إيجاد وثيق الصلة بين نظراتهم اللغوية الثاقبة وبين ما أنتجته الدراسات الغربية في المضمار نفسه، محاولين الربط بين الدراسات الكلاسيكية العربية وغيرها. ومن تلك الدراسات:

- إدريس مقبول (الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه)، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أن سيبويه معتزلي المذهب، تبنى أصولهم ومنهجهم الفكري، وظل ينافح عنهما في مصنفه الكتاب، فهو لايني يطبق أصولهم ومعتقداتهم من خلال نظراته اللغوية ومعالجاته النحوية. لذا انطلق المؤلف ينسج الدقائق والتفاصيل التي تؤيد ظنه حتى قر في نفسه أن سيبويه – من خلال مصنفه – لايني يطبق أصولهم ومعتقداتهم من خلال نظراته اللغوية ومعالجاته النحوية.

وإن كان ذلك لا يمنع من أن الكتاب قد حوى مباحث خطابية تداولية، منها أحوال التخاطب ومقامات الإرسال، وإفادة المخاطب.

- حازم سليمان الحلي (ابن جني وأثره في البحث اللغوي الغربي) [١]. تتبع أثر أفكار أبي الفتح في البحث اللغوي الغربي، ومظهرا موقف علم اللغة الحديث من أفكاره. وهي دراسة مختصرة، مدونتها كتاب الخصائص، قدم المؤلف فيها بعض العنوانات الغربية التي كشفت النقاب عن جهود أبي الفتح الناصعة.
- محمد وليد حافظ (قراءة في فكر ابن جني من خلال الخصائص على ضوء علم اللغة الحديث)[٢]. فَصَلَ فيها الحديث في الانتقادات الموجهة إلي أبي الفتح، وخصوصا ادعاء اضطراب الرؤية اللغوية عنده، وخلطه ما هو نحوي بما هو منطقي، وذلك من خلال العودة إلى مباحث علم اللغة العام، لكي يقارن بين إسهامات أبي الفتح وبين مقولات علماء اللغة في العصر الحديث، ومنطلقا منه إلى بيان التقاطعات بين رؤية ابن جني ومباحث علم اللغة العام في النظريات اللغوية المعاصرة من واقع كتابه الخصائص[٣].
- هيثم محمد مصطفى (ملامح من النظرية الوظيفية التواصلية عند ابن جني في كتابه الخصائص)[٤]، استخلص من خلالها أفكارا وظيفية في فكر ابن جني، ومنتهيا إلى أن بنية الأقوال عنده تتحدد دلالاتها بين محتواها الوظيفي وسياقها التواصلي. إلا أن إطلالة البحث كانت سريعة عن أن

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٨، ج٢، ص (٣٥٣– ٣٩١).

(٢) مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع٢٥/ ٢٦، السنة السابعة، ١٩٨٦/ ١٩٨٧.

(٣) إن مما انتهى إليه «فانقسم علم اللغة إلى فرعين: علم لغة تعاقبي (تطوري)، وعلم لغة تزامني (سكوني) موضِّحة إحداهما الأخرى. وينطبق هذا التقسيم السوسوري على اختصاص ابن جني بالدراسة التطورية للغة، واختصاص الإمام الجرجاني بالدراسة التزامنية لها في دلائل الإعجاز. وتنضم الدراستان في مدرسة واحدة يطلق عليها مدرسة أبي علي الفارسي» محمد وليد حافظ، قراءة في فكر ابن جني من خلال الخصائص، ص(٧٣).

(٤) مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، مج٨،ع (٢/ ١٥)، ٢٠١٤م.

تكشـف عمق التحليل أو أن تبرز الأبعاد الوظيفية التي تجعل الرجل صـاحب بعد وظيفي في التناول اللغوي.

إشكالية الدراسة: تناقش الدراسة عدة إشكالات، هي على النحو الآتي:

١. هل أدرك لغويو العرب ذاك المنحى التبليغي في الخطاب، وانتبهوا إليه؟

٢. إذا كانوا قد أدركوه وزكِنوه، فهل وجهوا إليها وأشاروا، وتعاطوه في مصنفاتهم؟

٣. إلى أي مدى أصابت إشاراتهم في تحقيق مرادهم والوفاء بمقاصدهم؟

٤. هل ترقى توجيهاتهم وإشاراتهم إلى حد إنجازات الدرس اللساني الحديث، بمعنى آخر: هل قدَّموا المفاهيم الضابطة محكومة بعدد من المبادئ الضابطة، الموثقة قواعديا

منهج الدراسة وأدواتها

يروم راقم هذه السـطور فحص الجوانب التبليغية التي تبناها المتقدمون وهم بصـدد التعامل مع الظواهر اللغوية، لاسـيما أن مقارباتهم كانت تدعو إلى تذويب المسـافة بين مكونات النظام اللغوي، وتلح على الانصـهار والتفاعل فيما بينها، فجاءت نظرتهم كلية شـاملة. أضـف إلى ذلك اعتدادهم بفحص العلاقة بين العرف اللغوي – بوصـفه معيارا ضـابطا – وبين مطالب السـياق الاسـتعمالي، ولم يجنح تجاه مسالك التأويل فيعمد إلى الإضمار والاستتار، وغيرهما من الفرضيات، لرأب الصدع بين واقع الاسـتخدام الشـائع على ألسـنة المسـتعملين وبين القواعد والأحكام، مما يفتح بابا للتصـورات الذهنية والتأويلات لا نهاية له.

وتمتح الدراسـة مهامها ومكوناتها من معطيات المنهج الوصـفي وإجراءاته. إذ سـيقوم الباحث باستقراء جوانب محددة من مصنفاتهم، دارسا إياها ومحللا، وصارفا همته إلى تحديد نظرتهم الكلية من خلال خطاباتهم، ومنه إلى إثبات أنهم لم يكونوا – وهم بصدد وصف القضايا اللغوية وتفسيرها – منصرفين عن مقامات إنجازها، وضوابط إرسالها اللغوية والمعرفية بل قل إن شئت سماتها الشكلية أو الصورية جنبا إلى خصائصها التداولية.

(أولا) ترجيح الاستعمال بصدد خطاب التقعيد :

انحاز المتقدمون إلى واقع الاستعمال اللغوي واحتفوا به حين تعارض مع خطاب التقعيد المفترَض سلفا، مقررين جريان الأحكام وفق المعهود من خطاب العرب، ومنه قول سيبويه في باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب: "وذلك قولك]ويحٌ له وتبٌ[، و]تبًا لك وويحًا[. فجعلوا التبَّ بمنزلة الويحِ، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التبِّ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لويحٍ مع قبحها من أن تُحمَل على تَبٍّ؛ لأنها إذا ابتُدئت لم يجز حتى يُبنى عليها كلام، وإذا حملتها على النصب كنتَ تبنيها على شيء مع قبحها. فإذا قلتَ:]ويحٌ له[، ثم ألحقتها التبَّ، فإن النصب فيه أحسنُ؛ لأن تبًّا إذا نصبتها فهي مستغنيةٌ عن [لك] ، فإنما قطعتَها من أول الكلام كأنك قلتَ:]وتبا لك[، فأجريتها على ما أجرتها العرب»" (الكتاب، ١/ ٣٣٤).

كما التفت إلى البنية المعلوماتية في مقابل الصفة القواعدية للجملة أو الخطاب، ورصد تأثير العوامل الخارجية في الترتيب المحايد أو الأصولي لمكوناته وفقا لمؤثرات خارجية تتصل بالمتكلم أو سياق الإرسال اللغوي. وهو مبدأ طبقه سيبويه بصدد حديثه عن جواز تقديم المفعول على الفاعل في قولك **ضرب عبدُ الله زيدا**: "فإنْ قدمتَ المفعولَ وأخرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنك إنما أردتَ به مؤخرا ما أردت به مقدَّما، ولم ترد أن تشغلَ الفعل بأولَ منه، وإن كان مؤخَّرا في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، **كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهُمْ ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهِمَّانِهم ويَعنِيانهم**"(الكتاب، ١/ ٣٤). ويؤكد المبدأ ذاته في موضع تقديم المفعول على الفعل: "وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ، والاهتمامُ والعنايةُ هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثلُه في: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وضَرَبَ عمرًا زيدٌ" (الكتاب، ١/ ٨٠ – ٨١).

كذلك عالج سيبويه ظاهرة الاختزال الكلامي في إطار الإفادة وأمن اللبس، ويقصد به وقوف المخاطب على غرض محدثه دون لبس أو سوء فهم (الحباشة،٤٨،٢٠٠٨). أما المخاطب فينبغي له أن يجتاز

الفجوات الإبلاغية والانقطاعات بأمان، من خلال التفاهم الذي هو "بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصـريح في الكلام"(المسـدي،١٩٨٦، ٣٣٢). والمتكلم عنده لم يكن ليلجأ إلى اختزال خطابه لو لم يكن واثقا من قدرة المخاطب على تخطي تلك الفراغات ليفهم كلامه على وجهه المقصـود، ولذلك تلقانا مقولات واعية من قبيل: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تُضمِر اسما بعد ما تعلم أن مَنْ يُحدَّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه»، «واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا، من قِبل أنك إنما تُضمِر حين ترى أن المحدَّث قد عرف مَن تعني" (الكتاب، ٢/ ٦ – ٢/ ١١).

وبسبب أمن اللبس ووقوف المخاطب على نوايا محدِّثه يأتي الاختزال؛ طلبا للخفة، ولكونه من المعلومات بالضرورة، والمبدأ آنذاك: لو اعترى الخطاب حذف أو نقصان، فالأمر مرده إلى نوايا المتحدث وفطنة سامعه: "تقول إذا كان غدٌ فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني، فالفعل لغدٍ واليومِ، كقولك: إذا جاء غدٌ فأتني. وإن شئت قلتَ: إذا كان غدا فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلا فقال [له]: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا". ومنه قوله: "مررت برجلين مسلم وكافر، جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررتَ؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ **فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته**". ومنه أيضا: «وسألتُ الخليل عن قوله جل ذكره (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب)، (ولو ترى إذ وُقفوا على النار)، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر[الجواب] في كلامهم؛ **لعلم المُخبر لأي شيء وضع هذا الكلام**" (الكتاب،١/ ٢٢٤ – ١/ ٤٣١ – ٣/ ١٠٣).

ثم إنك تجد سيبويه يصل خطابه إذا لمح فيه انقطاعا؛ لكي يتخطى بالمستمع ذاك الفراغ: "وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر وهو مُهَلهِلٌ:

ولقد خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خبطةً أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ

كأنه حين قال: خبطنَ بيوت يشكر، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا، وهم بنو الأعمام. وقد يكون

مررتُ بعبد الله أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبدُ الله؟ فقال: أخوك". ومنه:"قال الفرزدق:

ورثتُ أبي أخلاقَه عاجل القِرَى وعَبْطَ المهَارِي كُومُها وشَبُوبُه

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كومُها وشَبُوبُها. وتقول: مررتُ برجلٍ الأسد شِدَّة، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ كاملٍ؛ لأنك أردت أن ترفع شأنه". ومنه ما جاء في معرض حديثه عن أسماء السور: "تقول: هذه هودٌ- كما ترى - إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة هود، فيصير هذا كقولك: هذه تميمٌ... وأما نوح فبمنزلة هودٍ، تقول: هذه نوحٌ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة نوح. ومما يدلك على أنك حذفت سورة قولهم: هذه الرحمن، ولا يكون هذا [أبدا] إلا وأنت تريد سورة الرحمن" (الكتاب، ٢/ ١٦،١٧ – ٢/ ١٦،١٧ – ٣/ ٢٥٦،٢٥٧).

وقد تكون افتراضات المستمع محدِّدا رئيسا لوجهة الخطاب، فهي تروم بقاء التفاهم بينهما موصولا: "يقول الرجل: أتاني رجلٌ - يريد واحدا في العدد لا اثنين - فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأةٌ، فيقال ما أتاك رجلٌ، أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجلٌ - أي في قوته ونفاذه - فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ، صار نفيا [عاما] لهذا كله"(الكتاب، ١/ ٥٥).

وقد درج سيبويه على سبر الأبعاد التلميحية داخل الخطابات، وهي الأبعاد التي تفرزها بنيته اللغوية، وكأن الحوار مؤسس علي ما يقتضيه سياق التراكيب. وما دام الخطاب لا يسرى وفق نمط الإرسال المعتاد فمرد الأمر إلى نية المتحدث وفطنة المستمع. وذلك قولكَ [**أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**]، وإنما هذا أنك رأيتَ رجلا في حال تلوُّن وتنقُّل فقلت: **أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**،كأنك قلت: أتحوَّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى. فأنت في هذه الحال تعملُ في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، **وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به لِيُفهِّمَه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبَّخه بذلك**". أيضا: "ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط، لم أجاوِزْ هؤلاء. كما أنه إذا قال: وَحْدَه، فإنما يريد: مررتُ به فقط لم أجاوزه" (الكتاب، ١/ ٣٤٣ - ١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(ثانيا) الاعتداد بالمكون اللاكلامي في خطاب التفسير اللغوي:

يمكننا الجزم أن معالجة المتقدمين للمتون اللغوية لم تكن لتنفصل وهلة عن سياق إرسالها، وبما يحويه الموقف من أبعاد زمكانية، وسياق بصري وحركي، فلطالما تخطوا مبنى الخطاب إلى ظروف إرساله، وامتدت عنايتهم لتطال المكونات الخارجية، حاشدين الأدوات والوسائل التي تضمن لهم محاكاة واقعية لظروف إرسال الخطاب فيما يطلق عليه المسرح اللغوي. ومنه عند سيبويه: "ذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وِجهَةَ الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة، حيث زكنِتَ أنه يريد مكة،كأنك قلت: يريدُ مكةَ والله. ويجوز أن تقول: مكةَ واللهِ، على قولك: أراد مكة والله... أو رأيت رجلا يُسدِّدُ سهما قِبَلَ القرطاس، فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يُصيب القرطاسَ. وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد، فكبروا، لقلت: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيتَ ضربا فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله، أي يقع بعبد الله، أو بعبد الله يكونُ". ومنه كذلك: "ومثله (بَيْعَ المَـلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ)، وذلك إنْ كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع: أُبايِعُكَ؛ استغناء لما فيه من الحال"(الكتاب، ١/ ٢٥٧ – ١/ ٢٧٢).

وعن تحكيم البعد المكاني وهيئة التخاطب في كتاب سيبويه، يقول صاحبه في باب متصرف رويد: "ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئا: رويدا، إنما تريد: علاجا رويدا. فهذا على وجه الحال، إلا أن يَظهَرَ الموصوفُ، فيكون على الحال وغير الحال. واعلم أن رويدا تلحقها الكاف، وهي في موضع افْعَلْ، وذلك قولك: رويدكَ زيدًا، ورويدَكُم زيدًا. وهذه الكاف التي لحقت رويدًا إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص؛ لأن رويدًا تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره. فلحاق الكاف كقولك: يا فلانُ، للرجل حتى **يقبلَ عليك**، وتركُها كقولك للرجل: أنت تفعلُ، إذاكان **مُقبِلا عليك بوجهه، منصتا لك**" (الكتاب، ١/ ٢٤٤).

فها هنا لم تنطلق معالجة سيبويه من واقع تركيبي يتعلق بمبنى كلمة من حيث الزيادة والنقصان،

وإنما انطلقت من واقع العلاقة بين المتكلم والمستمع، بل من الواقع اجتماعي وما يمليه من أن الكاف تلحق كلمة (رويد) أو لا تلحقها وفقا لوضعية المخاطب، بمعنى أنه لو كان التخاطب مباشرة وجها لوجه فلا داعي لوجود الكاف واكتُفي بـــ (رويدا). فإذا كان المخاطب فردا في جماعة وأراد المتكلم تنبيهه بعينه كان وجود الكاف حينئذ ضروريا مخافة اللبس وكان ضروريا أن يلحق الكاف بها.

(ثالثا) التماس الواقع اللغوي وتحرِّي معهود الخطاب:

من الأمور الجديرة بالنظر في التحليل اللغوي التكاملي أن "الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة إلى اعتبار المتغيرات الخارجية التي تكتنف المادة اللغوية واستعمالاتها" (الموسى،١٩٧٤، ٣٢٤). ولقد كانت نصوص المتقدمين تشير إشارات ناصعة إلى اتصالهم بالواقع الاستعمالي - إبان معالجاتهم اللغوية – واحتكامهم بل انحيازهم إليه، وتفطنهم إلى اجتماعية الإنتاج اللغوي واحتفائهم به فوق تقديرات النحاة وتخريجاتهم، مقرِّرين سريان الأحكام وجريانها على ما أجرته العرب، حفيين باستعمالاتهم في مواطن كثيرة.

وفي ذلك يقول ابن جني: "سألت الشجري يومًا، فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول: [ضربت أخاك]؟ فقال: كذاك، فقلت: أفتقول: [ضربت أخوك]؟ فقال: لا أقول[أخوك] أبدا، فقلت: فكيف تقول [ضربني أخوك]؟ فقال: كذاك، فقلت: ألستَ زعمت أنك لا تقول [أخوك] أبدا؟ فقال: أيش ذا؟! اختلفت جهتا الكلام"(الخصائص١/ ٢٥٠). ومنه كذلك: "وسألته يوما، فقلت له: كيف تجمع [دُكَّانا]، فقال: [دكاكين]، قلت: فـ[سِرْحَانا]، قال: [سراحين]، قلت: فـ[قُرْطانا]، قال: [قَرَاطِين]، قلت: فـــ[عثمان]، قال: [عثمانون] ، فقلت له: هلا قلتَ أيضا [عثامين] ، قال: أَيْشٍ عثامين! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولُها أبدا"(السابق١/ ٢٤٢).

كذلك مالوا إلى التماس أمثلة واقعية، قريبة المأخذ بهدف تقريب الظاهرة من نفوس المتعلمين. ومنه ما أورده أبو الفتح في باب القول على البناء ولزوم أواخر الكلمات ضربا واحدا من السكون أو الحركة: "وكأنهم إنما سموه بناءً؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا، فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء، من حيث كان

البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره. وليس كذلك سائر الآلآت المنقولة المبتذلة: كالخَيمة، والمِظلة، والفُسطاط، والسُّرادق، ونحو ذلك" (السابق١/ ٣٧).

(رابعا) تحرِّي الحال المشاهدة:

حاز المتقدمون السبق في ابتكار الحال المشاهدة. وأنت تلحظ على الدوام تحرِّيهم معاينة وضعية الإرسال، وتسجيل مفرداته وملابساته، مما يسهم في غلق دائرة الاتصال وتخطِّي فجواته الإبلاغية، وإدراك قصود المتحدثين وتوخي أغراضهم على الوجه الأوفى. وهو حريص على ذلك أشد الحرص.

ومنه تطرق سيبويه إلى عادة القوم في الاجتماع إلى القادم من السفر والاستماع منه، نحو ما ورد في باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: "أو رأيت رجلا يُحدِّثُ حديثا فقطعهُ، فقلت: حديثَك، **أو قَدِمَ رجلٌ من سفر فقلت: حديثَك**". أيضا قوله: "واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول: إلى فِيَّ؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى فِيَّ، ولا يجوز أن تقول: بايعته يدًا؛ لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيدٍ؛ لأنهما عملان". ومنه كذلك: «ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهاره، أن ترى الرجل قد **قَدِمَ من سفر** فتقولَ: **خَيْرَ مَقْدَمٍ**" (الكتاب،١/ ٢٥٣ - ١/ ٢٧٠ - ١/ ٣٩٢).

ولابن جني: "ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: [قد رفع عقيرته]، فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى [ع ق ر] ، لبَعُدَ عنك وتَعَسَّفت. **وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناس: رفع عقيرته**" (الخصائص١/ ٦٦).

وطالع إن شئت أداءه الوصفي الشارح: «ألا ترى إلى قوله: [تقول- وصكت وجهها بيمينها- ◈ أَبَعلِيَ هذا بالرحى المتقاعسُ!] فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس، من غير أن يذكر صكَّ الوجه، لأعلمَنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: [وصكت وجهها] عُلِم بذلك قوة إنكارها، وتعاظُم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غيرُ مُشاهِد لها، ولو

شـــاهدتَها لكنت بها أعرف، ولعِظَم الحال في نَفْس تلك المرأة أبين. وقد قيل ليس المخبر كالمعاين" (السابق١/ ٢٤٥- ٢٤٦).

وعلى الجانب الآخر حين يأتي الخطاب مفتقدا لبنية وصفية شارحة، ولسياق خلفي مفسر تجد أبا الفتح ناقدا لغويا: «وكذلك قول الآخر: [قلنا لها قِفِي لنا قالت قاف]. **لو نَقَل إلينا هذا الشاعر شيئا آخر من جملة الحال**، فقال – مع قوله– [قالت قاف]، [وأمسكت بزمام بعيرها] أو [وعاجته علينا]، لكان أبين لِمَا كانوا عليه، وأدلَّ على أنها أرادت: [وقفت] أو[توقفت]، دون أن يُظَن أنها أرادت: [قفي لنا!] ، أي: [يقول لي: قفي لنا!] متعجبة منه. وهو إذا شاهدها وقد وقفتْ علم أن قولها [قاف] إجابة له، لا ردَّ لقوله وتعجب منه في قوله [قفي لنا] "(السابق١/ ٢٤٥- ٢٤٦).

(خامسا) القصدية:

لا يكون الكلام كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة واعية في توجيهه إلى آخر غيره، وما لم تتولد لديه تلك الإرادة فلن يكون متكلما حقا، حتى ولو صادف خطابه حضورا يتلقفونه (عبد الرحمن، ١٩٩٨، ٢١٤). ومفهوم القصد أصيل في الدراسات التداولية بوصفه "الغرض الذي يبتغيه المتكلم من الخطاب، والفائدة التي يرجو إبلاغها للمخاطب، فلن يكون هناك نص، ولا خطاب دون قصد، وهذا نفسه ما يركز عليه المعاصرون حين يرفعون من شأن القصدية" (صحراوي، إنترنت).

هذا ويمكن التماس فطنة لغوينا العرب إلى تحرِّي دلائل القصدية، فقد وجه سيبويه عنايته إلى تحرى مقاصد المتكلمين وما يكتنفها من قرائن، ولم يفته «أن أي استعمال يُتكلم به إنما يلوِّح عن قصدية يرومها من ذلك الاستعمال» (الخفاجي،١٨٨، ٢٠١١).

ومن أمثلة سيبويه: "وذلك قولكَ [**أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**] ، وإنما هذا أنك رأيتَ رجلا في حال تلُّون وتنقُّل فقلت: **أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**، كأنك قلت: أتحوَّلُ تميميا مرة وقيسيا أخرى. فأنت في هذه الحال تعملُ في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، **وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليُفهِّمَه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبَّخه بذلك**. وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال **يَومَ جَبَلَةَ**، واستقبله بعيرٌ أعورُ فتطيَّرَ]منه[فقال: **يا بني أسد أعوَرَ وذا ناب!** فلم يُرِدْ أن يسترشدهم ليخبروه

عن عوَرِهِ وصحته، **ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ!** فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعًا، كما كان التلوُّن والتنقُّل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبِّت لهم الأعورَ ليحذوره". وقوله: "ولا يجوز أن تقولَ: بعتُ داري ذراعًا، وأنت تريدُ بدرهم، فيُرَى المخاطَب أن الدارَ كلَّها ذراعٌ. ولا يجوز أن تقول: بعتُ شائي شاةً شاةً، وأنت تريدُ بدرهم، فيُرى المخاطَب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقولَ: بيَّنتُ له حسابه بابا، فيُرى المخاطَب أنك إنما جعلت له حسابًا بابًا واحدًا غيرَ مفسَّر. ولا يجوز: تصدقتُ بمالي درهما، فيُرى المخاطَب أنك تصدقت بدرهم واحد، وكذلك هذا وما أشبهه" (الكتاب، ١/ ٣٤٣ - ١/ ٣٩٣).

ومن باب تحرِّيه مقصدية المتلفِّظ ومسلك خطابه ما جاء في باب [أم] إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم: "وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيدًا لقيتَ أم بشرًا؟ فأنت الآن مدَّعٍ أن عنده أحدَهما؛ لأنك إذا قلت: أيُّهما عندك، وأيُّهما لقيتَ، فأنت مدَّعٍ أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما، إلا أنَّ عِلمَك قد استوى فيهما، لا تدري أيهما هو. والدليل على أن قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو، بمنزلة قولك: أيهما عندك، أنك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ، فقال المسئول: لا، كان محالا،كما أنه إذا قال: أيهما عندك، فقال: لا، فقد أحال. واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ؛ لأنك لا تسأله عن اللُّقَى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم؛ لأنك تقصد قصدَ أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا، كان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو،كان كذلك" (الكتاب، ٣/ ١٦٩ - ١٧٠).

كما تراه يقلب الخطاب على وجوهه المحتملة ويستفيض فيه حتى يستخلص له وجها، وهو خلال ذلك تراه لصيقا بمبادئ الاستعمال اللغوي وحدوده وإجراءاته. **ومنه**: ما جاء في باب المبدَلِ من المبدَلِ منه: "وذلك قولك [مررتُ برجلٍ حمارٍ]، فهو على وجه محالٌ، وعلى وجه حسنٌ. فأما المحالُ فأن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسُن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تُبدِلُ الحمار مكان الرجل، فتقول: حمارٍ، إما أن تكون غلِطتَ أو نسيتَ فاستدركتَ، وإما أن يَبدُوَ لك أن تُضرِب

عن مرورك بالرجل، وتجعلَ مكانه مرورك بالحمار، بعدما كنتَ أردتَ غير ذلك. ومثل ذلك قولك: لا، بل حمارٍ. ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير: مررتُ برجلٍ حمارٍ. ومن ذلك: ما مررت برجلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه. وقد يكون فيه الرفع على أن يُذْكَرَ الرجل فيقال: من أمره ومن أمره، فتقولُ أنت: قد مررتُ به، فما مررتُ برجلٍ بل حمارٌ ولكن حمارٌ، أي بل هو حمارٌ ولكن هو حمارٌ. ولو ابتدأت كلاما فقلت: ما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٌ، تريد: ولكن هو حمارٌ، كان عربيا، أو بل حمارٌ، أو لا بل حمارٌ، كان كذلك، كأنه قال: ولكن الذي مررتُ به حمارٌ. وإذا كان قبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم فأضمرته أو أظهرته، فهو أقوى؛ لأنك تُضمر ما ذكرت، وأنت هنا تضمر ما لم تذكر" (الكتاب، ١/ ٤٣٩ - ٤٤٠).

كما يمكن التماس فطنة أبي الفتح إلى تحرِّي دلائل المقصدية في ضبط المقاصد كذلك توجيه الخطابات وظيفيا لتناسب قصود المتحدثين ومرادهم. ومنه ما أورده في تفسير قوله تعالى: {ولا طائر يطير بجناحيه}: «فيكون قوله تعالى: {يطير بجناحيه} على هذا مفيدا، أي ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذي الجناحين، بل هو الطائر بجناحيه البتة. وكذلك قوله عز اسمه: {فخر عليهم السقف من فوقهم}، قد يكون قوله: {من فوقهم} مفيدا... لو قيل: {فخر عليهم السقف} ولم يقل: {من فوقهم}، لجاز أن يُظَن به أنه كقولك: [قد خرَّبت عليهم دارهم، وقد أهلكْتُ عليهم مواشيهم وغلاتهم، وقد تلِفت عليهم تجاراتهم]. فإذا قال: {من فوقهم}، زال ذلك المعنى المحتَمَل، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته، فهذا معنى غير الأول" (الخصائص٢/ ٢٦٩- ٢٧١).

وقد فطِن ابن جني إلى دور مقاصد الإبلاغ في ترتيب العناصر داخل الخطاب، لذا قدَّم نصا كاشفا، أبرز خلاله تعدد الأغراض التواصلية للخطاب الواحد، ذي المعنى العميق الواحد، ورصد تأثير العوامل الخارجية في الترتيب المحايد أو الأصولي لمكوناته وفقا لمؤثرات خارجية تتصل بالمتكلم أو سياق الإرسال. فتارة تؤخر الفعل عن المفعول، وأخرى تعدي الفعل إلى ضمير الاسم وترفعه بالابتداء، وتارة ينصبه الفعل على شريطة التفسير. واقرأ إن شئت: "قال أبو الفتح: ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، كـ[ضرب زيدٌ عمرا]. فإذا

عَنَاهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل فقالوا [ضــرب عمرا زيدٌ]. فإن ازدادت عنايتهم به قدَّموه على الفعل الناصــبة، فقالوا [عمرا ضــرب زيدٌ]. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا [عمرا ضربه زيدٌ] فجاؤا به مجيئا ينافي كونه فضلة. ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا [عمرو ضــرب زيد] ، فحذفوا ضــميره ونَوَوه، ولم ينصــبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صــورة الفضــلة، وتحاميا لنصــبه الدالِّ على كون غيره صــاحب الجملة. ثم إنهم لم يرضــوا له بهذه المنزلة حتى صــاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصــوص به، وألغوا ذكر الفاعل مُظهَرا أو مُضــمَرَا ، فقالوا: [ضُرِبَ عمرو] "(المحتسب١/ ٦٥).

وبصدد ترتيب بيانات الإرسالية الكلامية تراه يسلك مسلكا وظيفيا في تقديم المعلومات الجديدة التي يتوخى المتكلم تسريبها على المستمع لغرض ما فيقول:"ألا ترى أنك إذا قلت: [ما جاءني غير زيد] فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك، فأما زيد نفسه فلم تعرض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه، فقد يجوز أن يكون قد جاء، وأن يكون أيضا لم يجيء" (الخصائص١/ ١٣٥).

(سادسا) اعتماد إفادة المخاطب [الإفادة ⇆ التمام]:

الإفادة مبدأ تداولي رصين، يقصد به وقوف المخاطب على غرض محدِّثه بشكل موثوق فيه، دون لبس أو سوء فهم. وهذا من صميم العمل التداولي، الذي يهدف إلى الوصول بالنشاط التبليغي أبلغ درجات التمام. وقد شغل مبدأ الإفادة في الخطاب اللغوي مرتبة متقدمة عند لغويي العرب، في مواضع عدة – منها التقديم والتأخير والذكر والحذف والنفي والإثبات – تحتاج إلى ضوابط وموجهات لتكتمل إفادة المخاطب. وقد نص المتقدمون على بداهة تحقق الفائدة للمخاطَب، وحدَّوها بما يحسن السكوت عليه، ويُستغنى به عن الزيادة، وعدّوا ما عداه لغوا لا يصلح التفاهم به، ولا خير فيه.

_أما ابن جني [فيرى الكلام] مختصا بالجمل التوام حصرا: «فالجملة الواحدة قد لا تفيد المخاطب– وحدها– في فهم المعنى، وإنما هي في حاجة إلى وحدات تبليغية أخرى تتعاضــد معها وتتعاون في تبليغ المراد كاملا إلى المخاطّب" (إبرير، ٢٠٠٣،٥١). وكثيرا ما عول ســيبويه على علل مثل أمن اللبس، والفروق في المعنى، وهو بصدد تفسير الكثير من الظواهر اللغوية وتعليلها (بيري، ٢٠٠٩، ٩٠).

والمتكلم عند سيبويه ينبغي له ألا يستخدم تراكيب مخالفة لما اعتادته الجماعة، وإلا فهو "مُلغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم" (الكتاب،١/ ٣٠٨). وقد بدا هذا الاتجاه بوضوح في مقولاته: "وقال الآخر عمرو بن شأس... **أضمرَ لعلم المخاطَب بما يعنى**، وهو اليومُ". وقوله: "ومما يقوِّى **تركَ** نحوِ هذا **لعلم المخاطب** قوله عز وجل...». ومنه: "ومثله قول الفرزدق... تركَ أن يكون للأول خبرٌ **حين استغنى بالآخِر لعلمِ المخاطب أن** الأول قد دخل في ذلك..." (الكتاب: ١/ ٤٧ – ١/ ٧٤ – ١/ ٧٦).

ولطالما راعى سيبويه حال السمع أو المخاطب وظروف تلقيه الخطاب ومدى استيعابه له، وملابسته للأحداث، ومعاينته لها وجهيا أو سمعيا، فقد كانت بمثابة ضوابط للمتكلم ليكيف خطابه وفق الظروف السالفة حتى يضمن نفاذه وتأثيره، وقد بدا ذلك في حديثه عن الإسناد، واشتراطه في المسند إليه أو المبتدأ ألا يكون نكرة محضة؛ وإلا كان هدما لمبدأ الإفادة – عمود التواصل اللغوي – كما أنه يشكل تشويشا على فهم المخاطب، ويمنعه من إغلاق دائرة الاتصال. فيقول: "فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة، **ولا يستقيم أن تخبر المخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس**. وقد تقول: كان زيدٌ الطويلُ منطلقا، إذا خفتَ التباس الزيدين، وتقول: أسفيها كان زيدٌ أم حليما، وأرجلا كان زيدٌ أم صبيا، تجعلها لزيد؛ **لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروفٌ عنده، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء به. ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة**. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليما أو كان رجلٌ منطلقا، كنت تُلْبِسُ؛ لأنه لا يُسْتَنْكَر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبسُ" (الكتاب١/ ٤٨).

ومما يقوي دعائم الإفادة في الخطاب اللغوي عند سيبويه إجازته الحذف بقرينة علم المخاطب، فتجده "يعرض للحذف بجميع ألوانه: من حذف الجر والاسم، سواء كان مضافا أو مضافا إليه، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، وحذف الفعل سواء كان للإغراء أو التحذير أو التعجب إلى غير ذلك، مراعيا في هذا الحذف التخفيف على اللسان، **ووجود القرينة التي نلمحها في علم المخاطب**" (حسين،١٩٩٨، ٧٦).

كذلك احتفى أبو الفتح بظاهرة الاختزال الكلامي في إطار الإفادة وأمن اللبس، ونص على أنه لا حذف إلا بدليل يهدي المستمع ويرشده. ورأى أن من العوامل المساعدة على ذلك الأحوال الضابطة للكلام، فالمحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، كما أنه "بسط القول في ملابسات الحال بما يستحق من أجله الثناء"(١) . ونص الرجل على تلك الظلال الضابطة، وجعلها مسوغا نحويا للحذف. يقول في باب شجاعة العربية: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، **وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه**... فأما الجملة، فنحو قولهم في القسم: [والله لا فعلت، وتا الله لقد فعلت]، وأصله: [أقسم بالله] ، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجارِّ والجواب- دليلا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر، والنهي، والتحضيض... وكذلك الشرط في نحو قوله: [الناس مجزيُّون بأفعالهم، إن خيرا فخيرا، وإن شرا فشرا]، أي: إن فعل المرء خيرا جُزي خيرا، وإن فعل شرا جُزي شرا»(٢). كذلك يسرد: «أن الدليل إذا قام عليه شيء، كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله»(٣).

التوجيه الصوتي:

لم ينس نحاة القرن الثاني الهجري خلال صـــنيعهم الفريد - تأســـيس بنيان النحو العربي- المســـلك الصـــوتي وفروعه- ولم يغب عن عنايتهم، بل تعهَّدوه بالفحص والتحرِّي، حتى جاءت اجتهاداتهم كاشفة عن وعي متقدم. فقد سعوا في تقديم إنجاز صوتي غير مسبوق يتصل بالقرائن الصوتية. ويشير مصـــطلح **القرائن الـ صوتية** إلى مقومات الأداء أو المصـــوتات التمييزية التي تطفو على ســـطح الأداء النطقي مما يمنح العنصـــر اللغوي بعدا وظيفيا تبليغيا ما. وللتوضـــيح ضُـــرِب مثال طريف مفاده: «من يلبس لِبســـة يظهر بها على هيئة تدل على التواضـــع أو التكبر أو الفقر أو الترف أو نحو ذلك، فهذه الوظيفة نتيجة لتلك الهيئة أو الكيفية التي لبس بها الثوب، والثوب نفسه- وكذا صاحبه- في الحقيقة لا

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص (٢٩٣).

(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٣) السابق٢/ ٣٤٣.

يدل على معنى من هذه المعاني في حال تجرده من الكيفية الموظفة. فالإطار العام للبسة هنا كالفونيم وهو القرينة، ودلالة اللبسة على تلك المعاني كدلالة القرينة على الوظائف النحوية» (الأنصاري٢٠١٣/ ٤٠-٤١).

ولذلك تسعى الدراسة إلى إثبات أنهم خَبَروا ذاك المنحى الوصفي وزَكِنوه، وأنه استقام عندهم أن معيار الصحة والقبول لم يكن ليتم بمعزل عن معايير الاستعمال وشروطه.

موقف المحدَثين من النتاج الصوتي التطريزي عند المتقدمين:

يمكن تصنيف موقف المحدثين من النتاج الصوتي التطريزي للغويي العرب المتقدمين في ثلاثة اتجاهات رئيسة، **الأول**: ينفي عن ذاك النتاج صفة العلمية، وقد حاول بعض أعضاء هذا الاتجاه أن يقدم المبررات لغياب هذا الملمح عندهم. **والثاني** يمنح نتاجهم صفة العلمية، ذاهبا إلى أن ذاك النتاج قد يرقى إلى حد المنافسة مع مخرجات الدرس الصوتي الحديث. أما الاتجاه **الثالث** فيرى أن المنتوج الصوتي للمتقدمين، قد فارق حد الإرهاصات إلى المعرفة اللازمة وما تمخض عنها من توجيهات ناصعة واضحة، لكن دون أن يقدم هذا الفريق دلائل أو إشارات على صحة رأيه.

سيبويه [**الترنم - مد الصوت**]: اتخذ أبو بشر التوجيهات الصوتية مسلكا يبني عليه في تمييز المعاني، واستنباط الأحكام المترتبة عليها. ففي [باب الحروف التي ينبه بها المدعو] تجده يوجِّه وظيفيا في إلى ضرورة مد أدوات النداء للإلحاح والتنبيه على كل مُتراخٍ أو مُعرضٍ أو نائمٍ لكي يقبل، فيقول: «فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا وهَيا وأيْ وبالألف، نحو قولك: أحارِ بنَ عمرٍو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخِي عنهم، والإنسان المُعرِض عنهم، الذي يُرَون أنه لا يُقبِل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل... وأما المستغاث به فـ (يا) لازمةٌ له؛ لأنه يجتهد، فكذلك المُتعجَّب منه، وذلك: يا لَلناس ويا لَلماء. وإنما اجتهدَ؛ لأن المُستَغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ، والتعجب كذلك. والنُّدبةُ يلزمها يَا وَوا؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبَعُدَ عنهم. ومع ذلك أن النُّدبة كأنهم يترنَّمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد؛ مبالغة في الترنُّم» (سيبويه، الكتاب٢/ ٢٢٩-٢٣١).

كذلك مال الرجل إلى استخدام مصطلح صوتي أدائي عوضا عن التنغيم، أقصدُ الترنم، وقدِّم توجيها صوتيا كاشفا، ودعوة للترنم حال الندبة، لما فيها من حرقة وأسى وتوجع، فقال: «اعلم أن المندوب مَدعوٌ ولكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئتَ ألحقتَ في آخر الاسم الألفَ؛ لأن النُّدبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تُلحِق كما لم تُلحِق في النداء» (سيبويه، الكتاب٢/ ٢٢٠). وما إخال أن مفهوم مد الصوت أو مطله يعني شيئا غير بذل مجهود أكبر في نطق جزء من أجزاء الحدث الكلامي بخلاف غيره من الأجزاء «وهكذا يُعطى هذا الجزء من الكلام بروزا أكبر في السمع، وهو مفهوم متفق وتصورنا الآن عن النبر» (حسام الدين١٩٩٢/ ٢٠١).

وعن تمطيط الصوت وإطالة الحرف يقول سيبويه – على لسان ابن جني – في (باب في شجاعة العربية): «وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك **أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك**» الخصائص٢/ ٣٧٠-٣٧١.

وفي (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل) تجد أبا بشر يناقش مفهوم التنغيم: «وذلك قولك: [أتميميا مرة، وقيسيا أخرى]. وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلوُّن وتنقُّل، فقلت: [أتميميا مرة وقيسيًّا أخرى؟] كأنك قلت: أتحول تميميا مرة، وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا في أمر هو جاهل به، ليفهِّمه إياه، ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك. وحدثنا بعض العرب أن رجلا من بني أسد قال يَومَ جَبَلةَ، واستقبله بعيرٌ أعورُ، فتطيَّرَ منه، فقال: يا بني أسد أعوَرَ وذا ناب! فلم يُرِدْ أن يسترشدهم ليخبروه عن عوَرِهِ وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعوَرَ وذا نابٍ! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعًا» (سيبويه، الكتاب١/ ٣٤٣). فهذه وغيرها إشارات لايمكن أن تؤخذ على محمل الإرهاصة، لكنها ترقى إلى حد التنبيه والتوجيه الصريح نحو التزام مسلك أدائي معين حال التلفظ بخطاب، لكي يسلك منحى تبليغيا محددا، على وجه الضرورة والإلزام.

ابن جني: أشار أبو الفتح إلى عدد من الظواهر الصوتية التطريزية – وهو بصدد وصف الواقع الصوتي للمستخدمين– مما يؤكد تحمسه للنبر والتنغيم باعتبارهما أساسا في فهم الباب النحوي، كما قدم عددا لا بأس به من التوجيهات الصوتية الدالة، التي تعكس وعيا متقدما، وإدراكا واضحا للملمحين التطريزيين، ومما نستفتح به هذا المبحث كلام ابن جني في باب معرض حديثه عن الفصل بين الكلام والقول: «ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تَحْزُن ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه بعذوبة مستمعه، ورقة حواشيه.... وقد أكثرت الشعراء في هذا الموضع حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه. ألا ترى إلى قوله:

وحديثها كالغيث يسمعه راعي سنين تتابعت جدبا!

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح: هيا ربا!

يعني حنين السحاب وسَجْرَه، **وهذا لا يكون عن نبرة واحدة ولا رَزَمة مختلسة**، إنما يكون مع البدء فيه والرجع، وتثنِّى الحنين على صفحات السمع» (ابن جني، الخصائص ١/ ٢٧-٢٩).

- **ضروب النبر** [**مطل الحركات والحروف - مدتا التذكر والإنكار**]: قدم أبو الفتح ضروبا عدة للمصطلح النبري، مُميِّزا إياها بسياقات إرسالها، وشارحا صفات التلفظ بها، وكأنِّي به يُنظِّر لهذا الملمح الصوتي. وقد بلغ مطل الحركات والحروف منه مبلغا جعله يخصه بدراسة مفقودة، عنوانها (مدد الأصوات ومقادير المدات)، ذكر ياقوت الحموي أنه كتبها إلى أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، في ست عشرة ورقة بخط ولده عالٍ(الحموي ٤/ ١٦٠٠).

[أ] **مطل الحركات:** قدَّم أبو الفتح أداءً صوتيا قريبا من النبر، وهو مطل الحركة وما يستتبعه من إشباع وتطويل للحركة، وزيادة الضغط على مقطع بعينه دون غيره، بهدف تسليط الضوء عليه وتمييزه، لغاية في نفس الناطق أو لعادة صوتية. فيقول في باب مطل الحركات: «وإذا فعلتْ العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو. فالألف المنشَأة عن إشباع الفتحة ما أنشدَنَاه أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه، من قوله:

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد [بمنتزح]: مفتعَل من النازح... وحكى الفراء عنهم: [أكلت لحما شاةٍ] فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفا. ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف المطافيل والجلاعيد. ومن مطل الضمة قوله فيما أنشدناه وغيره:

وأنني حيث ما يشرى الهوى بصرى ... من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور»

(ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢١ - ١٢٣).

وفي موضع تالٍ ترى الرجل يجعل المطل لازمة لتذكر المنسيِّ من الخطاب، ويقيم سياقا تواصليا مفاده افتراض السامع نسيان المتكلم جزءا من حديثه، فيقول في باب مطل الحروف: «وكذلك الحركات عند التذكر يُمطلن حتى يفين حروفا، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن أيضا حينئذ كما تمطل الحروف. وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في: [قمتَ: قمتَا] أي: قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك. ومع الكسرة: [أنتي] أي: أنت عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة: [قمتو] في: قمت إلى زيد» السابق٣/ ١٢٩ - ١٣٠. ويشير أحد الباحثين إلى ذلك مُفسِّرا: «فالمطل عند ابن جني - فيما أورد- هو زيادة قوة الارتكاز بالإشباع أو التضعيف... والقصد من هذا الإشباع زيادة الضغط على مقطع من المقاطع لإبرازه في السمع؛ لتحقيق غرض قصدي» (عبد الجليل ١٩٩٨/ ٢٤١).

[ب] **مطل الحروف**: وهنا تجد أبا الفتح في سياق التذكر نفسه، وفي معرض حديثه عن الحروف الثلاثة الليِّنة المصوِّتة: الألف والواو والياء، ولزومها المدِّ واللين في أحوال معينة يباشر تنظيره الصوتي الموجِّه: «إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكَّن مدَّتها ثلاثة. وهي أن تقع بعدها-وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن- الهمزة، أو الحرف المشدَّد، أو أن يوقف عليها عند التذكر... وأما مدها عند التذكر فنحو قولك: أخواك ضربا [إذا كنت متذكرا للمفعول أو الظرف أو نحو ذلك أي ضربا زيدا ونحوه]. وكذلك تمطل الواو إذا تذكرتَ، في نحو ضربوا [إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك، أي ضربوا زيدا أو ضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياما، فتتذكر الحال]. وكذلك الياء في نحو اضربي أي اضربي زيدا ونحوه. وإنما مُطلت ومُدت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكر من قِبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة، فقلت: ضربا وضربوا

واضربي، وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكر، لم توجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف عُلم بذلك أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأول، منوطٍ به، معقود ما قبله على تضـــمنه، وخلطه بجملته... والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصـوت في الموضـعين» (الخصائص٣/ ١٢٥-١٢٩).

[ج] **مَدَّتا الندبة⇆الإنكار:** حاول أبو الفتح - في باب حرف اللِين المجهول - أن يوجد جامعا بين خطابين متقاربين نوعيا هما خطابا النُّدبة والإنكار، من منطلق استبعاد وقوع الحدث والتردد في قبوله، فقد قدم معالجة صوتية مقنعة، تسمح لكيلهما بمطل الصوت، فيقول: «وذلك مَدَّة الإنكار، نحو قولك في جواب من قال: رأيت بكرا: أبكرِنيه! وفي جاءني محمد: أمحمدُنيه! وفي مررت على قاسم: أقاسِمِنيه!... وليست كذلك مدة النُّدبة؛ لأن تلك ألف لا محالة، وليست مَدَّة مجهولة مدبَّرة بما قبلها، ألا تراها تَفتح ما قبلها أبدا... غير أننا نقول: إن أخلق الأحوال بها أن تكون أُلِفا من موضعين، أحدهما أن الإنكار مضاهٍ للندبة، وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب، فَمُطِلَ الصوتُ به وجُعِلَ ذلك أمارة لتناكره، كما جاءتْ مدة الندبة إظهارا للتفجع، وإيذانا بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع. فكما أن مدة الندبة ألف فكذلك ينبغي أن تكون مدة الإنكار ألفا. والآخر: أن الغرض في الموضعين جميعا إنما هو مَطْل الصوت، ومَدُّه وتراخيه، والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك. وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحق به دون أختيها؛ لأنها أمدهن صوتا، وأنداهن، وأشدهن إبعادا (وأنآهن)... فإن قلت: فهلا تبعها ما قبلها في الإنكار كما تبعها في الندبة، فقلت في جاءني عمر: أعمراه، كما تقول في الندبة: واعمراه؟ قيل: فرقُ ما بينهما أن الإنكار جارٍ مجرى الحكاية، والمعنى الجامع بينهما أنك مع إنكارك للأمر مستثبت، ولذلك قدمت في أول كلامك همزة الاستفهام. فكما تقول في جواب رأيت زيدا: من زيدا؟ كذلك قلت أيضا في جواب جاءني عُمَر: أعمروه ... وأغرب من هذا أنك قد تباشر بعلامة الإنكار غير اللفظ الأول. وذلك في قول بعضهم وقد قيل له: أتخرج إلى البادية إن أَخْصَبَتْ، فقال: أنا إنيه! فهذا أمر آخر أطّمُّ من الأول، ألا تراك إذا ندبت زيدا ونحوه فإنما تأتي بنفس اللفظ الذي

هو عبارة عنه، لا بلفظ آخر ليس بعبارة عنه. وهذا تناوٍ في ترك مباشرة مدة الإنكار للفظ الاسم المتناكرة حاله، وما أبعد هذا عن حديث الندبة!» (الخصائص٣/ ١٥٤-١٥٦).

- (**ثانيا**) **ضروب التنغيم** [**التطويح والتطريح**]: اختتم ابن جني وطاءة سر الصناعة بتشبيه تمثيلي، مثَّل فيه للعود وأوتاره بالحلق ومخارجه: «.... وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصـابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلُّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف، له تعلق ومشـاركة للموسـيقى، لما فيه من صـنعة الأصـوات والنغم» (ابن جني، سـر صـناعة الإعراب١/ ٩). والدلالة ناصـعة في هذه الوطاءة على أن على أن التنغيم قسـيم الإصـدار اللغوي وملازمه، بعدما تقصى القول وأشبعه وأكده بلفظ صاحبنا.

[أ] **تمطيط الصوت وإطالة الحرف** [**موسيقى الكلام**]: قال أبو الفتح في باب شجاعة العربية: «وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك» (الخصائص٢/ ٣٧٠-٣٧١). وكأني بابن جني ينسب الفكرة لصاحبها أبي بشر، ثم إنه يباشرها بالفحص والتمحيص ليخرج بتوجيه تنغيمي ناصع، يوجِّه به خطابه صوتيا، ويستدرك به المحذوف من أصل التركيب.

ولعمري إن مفردات من قبيل: التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم لتسـلك مسـلكي النبر والتنغيم، وتؤدي إليهما. وفي ذلك يقول أحد الباحثين: «تشـير ألفاظ التطويح والتطريح والتفخيم من خلال معانيها اللغوية إلى رفع الصوت وانخفاضه، والذهاب به كل مذهب. وهي على هذا إشارة إلى النبر، وليس النبر غير عملية عضوية يقصد منها ارتفاع الصوت المنبور»(العطية ١٩٨٣/ ٦٧-٦٨). فإن تعبيره (فتزيد في قوة اللفظ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصـوت بها) يتماس مع مفهوم النبر السـياقي. ويقول آخر: «على الرغم من أن أبا الفتح لم يوظِّف مصـطلح التنغيم، بله أن ينظر صـراحة لوظائفه، إلا أنه راكم في [الخصائص والمحتسِب] إشارات عديدة عن هذه الظاهرة التطريزية، مما يعكس إحساسه

بها، واستحضاره لها في تحليلاته» (البابيي ٢٠٠٣/ ٢٠١٢).

ثم إن أبا الفتح يسترسل في المقام ذاته: «وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: [كان والله رجلا!] فتزيد في قوة اللفظ بـ [الله] هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلا فاضلا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: [سألناه فوجدناه إنسانا!]، وتُمكِّن الصوت بإنسان وتُفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: [سألناه وكان إنسانا!]، وتَزْوِي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيمًا أو لِحزَا أو مبخلا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة» (ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٧١).

فإن الصور التنغيمية ها هنا مدخل لتخمين الصفة المحذوفة. أما التوجيه الصوتي ها هنا فهو☜: لقد أكد أبو الفتح على قيمة التلوينات الصوتية، وعلو كعبها حال وقوع الحذف في الخطاب، فبها استقامته وإفادته، وبدونها تسقط الإفادة ويلزم الذكر، والدليل قوله: «فعلى هذا وما يجري مجراه تُحذف الصفة، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز. ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل أو رأينا بستانا، وسكت لم تفد بذلك شيئا؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث، وجور في التكليف. ومن ذلك ما يروى في الحديث: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، أي لا صلاة كاملة أو فاضلة ونحو ذلك. وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافا» (الخصائص ٢/ ٣٧١-٣٧٢).

وقد علق أحد الباحثين على النص السالف بقوله: «وقد استطاع ابن جني أن يوظف النبر في الدلالة، فهذا التمطيط وهذه الإطالة تغنينا عن التصريح بصفات المذكور في مدحه، وهي أبلغ في الدلالة من التصريح بالأوصاف... وهذه الوظيفة الدلالية ليست غريبة علينا، فكثيرا ما نلجأ إليها في لهجاتنا وأحاديثنا خاصة حين نمدح أو نذم، أو نود أن نتحاشى ذكر ألفاظ أو أوصاف بعينها» (مجاهد ١٩٨٥/ ١٧٧). ويقول آخر: «فإنهاء الجملة بإشاحة الوجه، بعد التطويح والتطريح وتمطيط اللام

وإطالتها، يُفهم منه أنه عليها أكثر من تغيير موسـيق، وهو نوع من تنغيم الجملة، وقد وظف ابن جني هذا التنغيم لدلالة على المعنى المقصود» (حسنين ١٩٨٢/ ٢٦٧). ومما لا تخطئه البصيرة هنا حديث ابن جني المصحوب بإشارة زَيِّ الوجه مما يشف عن نبر وتنغيم متصاحبَين معا، وهو أمر يلتقي مع محصول الدرس الصوتي الحديث. فإنك تجد الرجل في المقام الأول يحدد لك مقطعا بعينه من الكلمة – وهو موضع اللام– لتخصها بالتمطيط والإطالة، ولم يَفتْه أن يجمع الأمرين [التمطيط ⇆ الإطالة] من منطلق أن المقطع المنبور يكتسب طولا عن غيره.

ويقول د.كشك مُعقِّبا على نص أبي الفتح بأعلاه: «نص رائع وممتع، يدل على وعي كامل من ابن جني باعتبار المقام، وكذلك المقال، في تحديد الباب النحوي. فهو يجعل التنغيم وعبارات الوجه أساسا في فهم الباب النحوي هنا، بل دليلا كاملا في تحديده... وإن هذه الإشارة الذكية اللماحة كان ينقصها أن تعمم من خلال النظر إلى الأبواب النحوية والمعاني كله» (كشك٢٠١٠/ ١٠٦). ويقول آخر: «إن الإحساس الواعي بالتنغيم أو التطريح عند ابن جني ثابت ثبوتا لا تخطئه بديهة الدارس المنصف، وهو وإن لم يذكر لفظ التنغيم فإنه أدرك الظاهرة» (البابيي ٢٠١٣/ ١١٠).

ولا أرى فيما قيل تجاوزا أو تكلفا فإنما أدرك الرجل المفهوم وزكنه، ثم انطلق إلى تمثُّله بوصفه ضغطا على جزء محدد من الكلمة يدرك بالسمع. مما لا يترك أثرا لمعترض أو منكر في معرفة أبي الفتح لتلك الخاصية الصوتية المميزة. ولعمري إن المرء ليعجب من تجاهل تلك الملاحظة الصوتية وغيرها، لأبي الفتح ولغيره، مما وقفنا عليه ومما لم نقف، أنَّى يكون الفهم والإفهام غير ذلك، وقد قدمنا البينة بما لا يدع مجالا لأحد أن يرد الدعوى.

هذا في الوقت الذي تتكلف فيه دراسات أخرى دحض الاتجاه السالف من قبيل دراسة محمد صالح الضالع التي خلصت إلى إغفال علماء العربية القدماء لظاهرة التنغيم، وأنه لم يشكل عنصرا فاعلا في النظام الفونولوجي للعربية التراثية. وأن العربية إنما اعتمدت على مجموعة من الأدوات تعبر بها عن الأغراض النحوية، مثل الاستفهام والتقرير والتوكيد والتعجب، وأخرى عن الإنكار والسخرية

والتوبيخ واللوم. وهي في ذلك تختلف عن لغات تمارس التنغيم بالتعبير عن هذه الأغراض والمشاعر، وهذه القوالب التنغيمية عناصر أصيلة في نظاميها الأصواتي والنحوي.

كذلك ذكر ابن جني في باب تدافع الظاهر: «وذلك من شأن المدات؛ ولذلك استعملن في الأرداف والوصول والتأسيس والخروج، وفيهن يجري الصوت للغناء والحُدَاء والترنُّم والتطويح» (ابن جني، الخصائص ٢/ ٢٣٣) . ويعقب أحد الباحثين على توجيه ابن جني السالف بقوله: «ويذهب بنا الفكر من خلال هذا النص... أن التطويح وكذا التطريح –في كتاباته– هما المرادفان الاصطلاحيان للتنغيم في الدرس الصوتي الحديث»(البابيي٢٠١٣/ ١٠٩).

[ب] **الحذف [حذف المضاف إليه]**: أقام أبو الفتح من القرينة الصوتية أحيانا مُوجِبا للحذف، وأجاز الإشباع بوصفه معوِّضا عن المضاف إليه: «وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرا ونظما، فمن المنثور قولهم: (بينا زيد قائم جاء عمرو)، إنما يراد: بين أوقاتِ زيدٌ قائم جاء زيد، فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفا» (ابن جني، المحتسب ١/ ٢٥٨). بل إنه أجازه بين المضاف والمضاف إليه حال إثباتهما فيقول: «وروى الفراء عن بعضهم انه سمعه يقول: (أكلت لحما شاةٍ، وهو يريد (لحم شاة)، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا، وهو اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، على ضيق الوقت، وقِصَرِه بينهما» (ابن جني، المحتسب ١/ ٢٥٨).

[ج] **توجيه الدلالة**: ولنبدأ بابن جني في [باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها] يقول: «ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررتُ برجل أيِّ رجلٍ. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولستَ مستفهما. وكذلك مررتُ برجل أيُّما رجل، لأن ما زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية. ومن ذلك: لفظ الواجب، إذا لحقِته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا. وذلك كقول الله سبحانه: {أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ} أي ما قلت لهم، وقوله: {آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله عز وجل: {أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ} أي أنا كذلك، وقول جرير: [ألستم خير من ركب المطايا] أي: أنتم كذلك. وإنما كان الإنكار كذلك لأن

منكِر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده؛ فلذلك استحال به الإيجاب نفيا، والنفي إيجابا» (الخصائص٣/ ٢٦٩).

ابن يعيش [الترنم في الندبة]: «قال الشارح: اعلم أن المندوب مدعو، ولذلك ذُكر مع فصول النداء، لكنه على سبيل التفجُّع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به، وإن كان بحيث لا يسمع، كأنه تعدُّه حاضرا. وأكثرُ ما يقع في كلام النساء لضُعْفِ احتمالهن، وقلة صبرهن. ولما كان مدعوًّا بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ (يا) أو (وا) لمدِّ الصوت. ولما كان يُسلَك في الندبة والنَّوْحِ مذهبُ التطريب زادوا الألف آخرا للترنم، كما يأتون بها في القوافي المطلقة، وخصوها بالألف دون الياء؛ لأن المد فيها أمكنُ من أختيها»(ابن يعيش١، ٢٠٠١/ ٣٥٨).

وعن حرف الندبة (وا) يعيد القول«وأما [وا] فمختص به الندبة؛ لأن الندبة تفجُّع وحزن، والمراد رفع الصوت ومده لاستماع جميع الحاضرين»(ابن يعيش٧، ٢٠٠١/ ١٢٠).

النتائج

[١] إن لغويي العرب قد خطوا خطوة نوعية ناصعة تجاه وصف الواقع اللغوي، وفق طبيعة ممارسته وحدود اشتغاله، ومنطق استخدامه بين المتحدثين به. وأن نظرتهم للظواهر اللغوية لم تكن تقليدية، بل حازت مرتبة متقدمة على سلم المعرفة اللسانية الاجتماعية. وأن المتتبع لأفكارهم الوظيفية التواصلية في البحث اللغوي الغربي، سجد آثارا ناصعة، واستباقات واضحة. وسيجزم لامحالة أن بنية الخطاب عنده إنما يتحدد دلالته في حدود محتواه الوظيفي وسياقه التواصلي.

[٢]إن عدم وجود ضوابط محددة ومبادئ ظاهرة للإفادة والتبليغ في كتب المتقدَّمين لا يعني بالضرورة جهلهم بهما أو تغافلهم عنهما. فقد استخدموا توجيهات بالغة، كان لها دور ناصع في فرز المقولات إلى أنماطها التركيبية والدلالية المعتمدة، ولنا في سيبويه وابن جني مثالان مخصوصان. وهي وإن كانت لا ترقى إلى حد إنجازات الدرس الحديث، إلا إشارات إشارات ناصعة، بينة الدلالة على المفاهيم والتصورات ذاتها. ولن نبالغ حين ندعي إن إنجازات لغويي العرب جديرة بأن تبلِّغ عن نفسها، ولئن لم تبلغ عنايتهم بالظواهر التركيبية الأخرى، فإنهم لم يغفلوها، بل وقفوا عندها ونبَّهوا

عليها وأشاروا.

[٣] تعددت المصطلحات التي استعملها المتقدمون- خلال توجيهاتهم الصوتية- بوصفها إشارة إلى النبر والتنغيم، منها: المطل والتطريح والتفخيم والتعظيم، وما إخال أن ذلك باب من أبواب الاضطراب والتخبط، وإنما عمق الرؤية وثراؤها.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن نظرة المتقدمين للظاهرة اللغوية لم تكن تقليدية، بل كانوا يُصنفون ويُقعدون وفْق ظروف إنتاج الخطابات وحقيقة الممارسة الاجتماعية لها، كما أنهم تمثلوا مقامات تداولية متنوعة داخل الكتاب، وأدلوا بأحكام وفق ذاك التمثل، لذا يمكننا القول بمزيد الثقة إنهم كادوا أن يبلغوا مرتبة محاذية للتداوليين في سياق وصفهم الاستعمالات اللغوية المتنوعة وتحليلهم شروط استخدامها، ولقد كان ذلك منهم وفق مصطلحات وإجراءات تكاد تطابق مصطلحات وإجراءات الدرس التداولي، لاسيما مراعاة سياق الحال، وغرض المتكلم، ومبدأ الإفادة وغيرها من المفاهيم التي تمثل جوهر المنهج التداولي.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

ثبت المصادر والمراجع

أ) **الكتب العربية والمترجمة**

١. **بشر، كمال (١٩٩٤)**

- علم اللغة الاجتماعي(مدخل)، دار الثقافة العربية، ط١.

٢. **بيري، عادل نذير (٢٠٠٩)**

- التعليل الصـوتي عند العرب في ضـوء علم اللغة الحديث(قراءة في كتاب سـيبويه)، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١.

٣. **ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)**

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار المكتب المصرية، ١٩٥٢.
- المحتسـب في تبيين شـواذ وجوه القراءات والإيضـاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصـف، ود.عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤.

٤. **الحباشة، صابر(٢٠٠٨)**

- التداولية والحجاج (مداخل ونصوص)، صفحات للدراسة والنشر، سورية، ط١

٥. **حسين، عبد القادر (١٩٩٨)**

- أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، ط١.

٦. **خليل، عبد النعيم (٢٠٠٧)**

- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين (دراسة لغوية نحوية دلالية)،دار الوفاء،الإسكندرية، ط١.

٧. **دايك، تون أ. فان**

- النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠.

٨. **دلاش، الجيلالي**

- مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائرية، ١٩٩٦.

٩. **السيد، عبد الحميد (٢٠٠٤)**

- دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني)، دار الحامد، عمَّان، ط١،ج٢.

١٠. **أبو صالح، محمد الأمين (١٩٩٩)**

- أثر سيبويه في البلاغة العربية من خلال مؤلفه الكتاب، دار الشرق، الدوحة.

١١. **صحراوي، مسعود (٢٠٠٥)**

- التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ط١.

١٢. **عبد الرحمن، طه (١٩٩٨)**

- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١.

١٣. **عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٩٤)**

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ط١.

١٤. **مقبول، إدريس (٢٠٠٧)**

- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١.

١٥. **الموسى، نهاد (١٩٨٧)**

- الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، عمان، ط٢.
- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ضمن الكتاب التذكاري عن سيبويه، جامعة شيراز، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٧٤.

١٦. **نهر، هادي (٢٠٠٨)**

- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١.

١٧. **يوسف، عبد الفتاح أحمد (٢٠١٠)**

- لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١.

ب) الكتب الأجنبية

18. **E. Bates, (1976)**

– Language and Context (The Acquisition of Pragmatics), Academic Press, New York.

19. **Jacob L. Mey, (1993)**

– Pragmatics (An Introduction), Blackwell, Oxford, p (5).

20. **Shoshana Blum-Kulka, (1997)**

– Discourse Pragmatics, in: Teun A. Van Dijk (ed): Discourse as Social Interaction, SAGE Publication, London.

21. **Peter Grundy, (1995):**

– Dowing Pragmatics, Edward Arnold, London.

ج) **الدوريات**

٢٢. **إبرير، بشير (٢٠٠٣)**

- مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع٩٠.

٢٣. **بسندي، خالد بن عبد الكريم (٢٠٠٧)**

- نظرية القرائن في التحليل اللغوي،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب مج٤، ع٢.

٢٤. **تقرشة، فازية (٢٠٠٧)**

- ظاهرة الاتساع والإيجاز ومقاصدها التداولية عند النحاة العرب الأوائل من خلال كتاب سيبويه، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ع خاص، أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب (٥- ٧ فيفري).

٢٥. **الخفاجي، بان صالح مهدي (٢٠١١)**

- المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ع٩٧.

٢٦. **صالح، عبد الرحمن الحاج (١٩٩٣)**

- الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ع٢، ديسمبر.

٢٧. **صحراوي، مسعود (٢٠٠٣)**

- المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مج ٥، ع١.

د) **مواقع الإنترنت**

٢٨. **صحراوي، مسعود:**

- المنهج السياقي ودوره في فهم النص وتحديد دلالات الألفاظ(١/ ٢).

– http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=389 ،10/1/2016

فهرس محتويات البحث

المحتويات

ملخـــص ٣٧٦٧
مقدمــة ٣٧٦٩
(أولا) ترجيح الاستعمال بصدد خطاب التقعيد ٣٧٧٧
(ثانيا) الاعتداد بالمكون اللاكلامي في خطاب التفسير اللغوي ٣٧٨٠
(ثالثا) التماس الواقع اللغوي وتحرِّي معهود الخطاب ٣٧٨١
(رابعا) تحرِّي الحال المشاهدة ٣٧٨٢
(خامسا) القصدية ٣٧٨٣
(سادسا) اعتماد إفادة المخاطب [الإفادة ⇆ التمام] ٣٧٨٦
التوجيه الصوتي ٣٧٨٨
موقف المحدَثين من النتاج الصوتي التطريزي عند المتقدمين ٣٧٨٩
النتائج ٣٧٩٨
الخاتمة ٣٧٩٩
ثبت المصادر والمراجع ٣٨٠٠
فهرس محتويات البحث ٣٨٠٣